مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ر ت م د: 7163 -1112 ر ت م د إ :1892-2588
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2

مكانة الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال فترة 2016/2006 ضمن برنامج SDAT

The Status Of Tourism Investment In Achieving Economic Development In Algeria During The Period 2006-2017 In The ''Sdat''

حنيش فتحي،[1] بن علية لخضر[2]
1 - جامعة غرداية ، fethicompta1985 @ yahoo.fr
2 - جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، lakhdarbenalia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 26-09-2019 تاريخ القبول: 16-02-2020

ملخص -

السياحة قطاع مهم من وجهة نظر إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والتجارة في العديد من البلدان ، و الجزائر بالرغم من امتلاك مقومات سياحية كبيرة إلا أن حصتها في السياحة العالمية تبقى جد ضئيلة، فتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب الاستثمار في السياحة باعتباره قوة دافعه ، تبنت الجزائر ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 مجموعة من المخططات الإستراتيجية لاستدامة السياحة بالجزائر والرقي بها إلى المستويات العالمية لجعلها منارة قاطبة للسياح من كل صوب لتحقيق التنمية الاقتصادية .

الكلمات الدالة –

تنمية اقتصادية ، سياحة ،استثمار سياحي، SDAT .

المؤلف المرسل : حنيش فتحي :fethicompta1985@yahoo.fr

Abstract –

Tourism Is An Important Sector From The Point Of View Of Its Contribution To GDP, Employment And Trade In Many Countries. However, Algeria's Share In Global Tourism Remains Very Small Despite Having A Large Tourism Potential. Achieving Economic Development Requires Investment In Tourism As A Driving Force. Therefore, Algeria Adopted A Set Of Strategic Plans As Part Of The Tourism Development Guidelines 2030 To Ensure Sustainability And Advancement Of Tourism To Reach International Standards. These Plans Aim To Make Algeria A Beacon For Tourists From All Over The Globe To, Ultimately, Achieve Economic Development.

Key Words -

Economic Development , Tourism , Tourism Investment. SDAT.

مقدمة -

تقوم اقتصاديات الكثير من الدول على السياحة باعتبارها أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية بالغة وكونها مصدرا رئيسيا للدخل في عدد كبير من دول العالم، كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره بأنه مصدر استفادة لمختلف النشاطات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الفنية وغيرها من النشاطات الإنسانية.

فالاستثمارات السياحية تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم، ذات دور مهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الأجنبية وفرصة للتشغيل وهدفا رئيسيا لتحقيق برامج التنمية، كما أن التوسع في الاستثمارات السياحية يصاحبه تغيرات ثقافية واجتماعية وبيئية.

وعلى الرغم من امتلاك الجزائر مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهلها لأن تكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح، إلا أن حصتها في السياحة العالمية تبقى جد ضئيلة، وهي لا تتناسب مع ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية وحضارية التي تجعلها قادرة على النهوض بها، ولقد أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قطاع الاستثمار السياحي وعصرنته بما يواكب التطورات

الاقتصادية والتجارية العالمية، وبذلك تم إعداد مخطط التهيئة السياحية في أفاق 2030.

ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية بحثنا المتمثلة في:

ما هو الدور الذي يلعبه الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

المحور الأول: الاستثمار السياحي

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطورا في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد السواء أفاق جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، فرواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته ومثل هذا الأمر يقدم دافعا قويا للتنمية الاقتصادية.

1 - تعريف الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي هو توظيف الأموال من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من اجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة وبصفة عامة هو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبناء فنادق ومدن سياحية وممكن أن يكون غير مباشر كتشييد طرق وبناء مطارات.

إن تعاريف ومفاهيم الاستثمار السياحي تعددت وتنوعت حسب وجهة نظر والزاوية التي تم التطرق إليه من خلالها، لذا اقتصرنا على التعاريف التالية:

الاستثمار السياحي هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه والنزهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها (فضيلة عينين، 2011).

هو استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد على رؤوس الأموال المستغلة، وتتمثل الصناعة السياحية في جميع الهياكل

والمؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في السائح، وتقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق ووكالات السفر والهياكل القاعدية من طرق ومطارات ومواصلات واتصالات وهياكل قاعدية مخصصة للراحة من مناطق الاستجمام ومطاعم وأندية وتظاهرات ثقافية وكلها ناتج للاستثمار السياحي (الطيب داودي ، 2011) .

عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه":التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة(رعد مجيد العاني 2008)

وإجمالا يمكن تعريف الاستثمار السياحي بأنه توظيف الأموال في مجال صناعة السياحة، من اجل الحصول على فوائد وأرباح بما يخلق قيمة مضافة في جميع أركان صناعة السياحة، سواء كان هذا الاستثمار عام من قبل الحكومة أو خاص من قبل خواص أجانب أو محليين، وفقا لما تقتضيه أسس الاستثمار وخصوصيات كل منطقة في ظل المخطط التوجيه السياحي.

2 - أهداف الاستثمار السياحي:

إن الهدف الأساسي لكل الاستثمارات مهما كان نوعها هو الربح، والاستثمار في القطاع السياحي لا يشذ على هذه القاعدة ولكن إضافة أهداف أخرى وهي نمو وزيادة معدلات التشغيل والارتقاء بمستوى المعيشة لسكان المناطق المستقبلة للسياح.

وعلى الرغم من أن بعض الخبراء يرون أن تدخل القطاع العام وقيامه بالاستثمارات السياحية سيؤدي إلى أثر سلبي على القطاع السياحي على المدى الطويل وحجتهم في ذلك انه عند تدخل الدولة بالإعانات أو الاستثمارات يفقد القطاع خصائصه الاقتصادية المتمثلة في العلاقة بين العرض والطلب والسعر حيث أن هذا الوضع لا يصبح جاذبا للمستثمرين الخواص بل يصبح عامل طرد للمستثمرين لان تلك الإعانات توقع خلل في المنافسة (ستيفن بيج ، 2008) .

و لعل أهم أهداف الاستثمار السياحي هي:

- الهدف الأساسي هو زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة كشركة الكور الفرنسية وشركة الهيلتون الأمريكية.

- تطوير القطاع السياحي حيث أنه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عد السواح ومن ثم زيادة المداخيل السياحية.

- الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة له أثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي.

- تطوير الحركة الاقتصادية وذلك من خلال ما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع المواصلات.

- الاستثمارات السياحية تساهم مساهمة فعالة في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات وذلك بدل سداده على حساب احتياطياتها من الذهب أو العملة الصعبة والذي بدوره يؤثر على وضع العملة المحلية للدولة (**بديعة بوعقلين ، 2006**).

- زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل وذلك لما تتطلبه الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية.

- الاستثمارات السياحية في المجال الثقافي تؤدي إلى الاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليه، وكذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.

3 - خصائص الاستثمار السياحي :

يتصف الاستثمار السياحي بجملة من الخصائص التي تتمثل في ما يلي:

- اعتماد قرار الاستثمار بشكل رئيسي على مخرجات دراسة الجدوى التي تجري لتقييم المشروع السياحي، حيث تحتل هذه الدراسة أهمية كبيرة نظرا لارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات السياحية، ويعزى ذلك إلى زيادة أسعار الأصول الثابتة من عقارات وأراضي وآلات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف البناء والزيادة المستمرة في الأجور بشكل عام. (**صلاح الدين عبد الوهاب ، 1992**)

- يعتمد النجاح الكلي الاستثمارات السياحية على العنصر البشري المؤهل ويعتبر العامل الحاسم لنجاحها.

- جلب الاستثمار السياحي يعتمد على وجود المناخ الاستثماري المشجع بالدولة، من قوانين وتشريعات وتحفيزات جبائية ومالية وتوفر البنى التحتية والفوقية الملائمة في المناطق السياحية.

- البنية الفوقية السياحية مثل الفنادق والقرى السياحية من الاستثمارات الثقيلة نظرا لأن 75% من الإنفاق الاستثماري يوجه إلى الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني بينما يوجه 25% من الاستثمار إلى التجهيزات والمفروشات.

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابت ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.(**محمد يدو، سمية بوخاري، 2014**)

4 - أساس نجاح الاستثمار السياحي :

لكي تتمكن الدول من الاستثمار في موارده السياحية فانه يجب عليها استخدام سياسات ترويجية للمناخ الاستثماري تساعدها في تحقيق نهضة سياحية تتوافق مع طبيعة الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة ويعتبر الترويج للاستثمارات السياحية من الأساليب التي تعرف تستخدم لتعرف المستثمرين المحلين أو الأجانب بالإمكانيات المادية والبشرية والقوانين والتشريعات قصد التأثير عليهم واستمالة سلوكياتهم الاستثمارية من اجل دفعهم وتحفيزهم على الاستثمار في هذا البلد، ومن هذا المنطلق فان العبئ الكبير للترويج الاستثمارت يكون على عاتق الدولة المستضيفة للاستثمارات، بحيث تم تحديد تقنياتها في أربعة مجالات للترويج الاستثمارات السياحية في مايلي:

- بناء الانطباع العام للدولة
- استهداف المستثمر وتحفيز رغباتهم واستمالتهم نحوى الاستثمار في هذا المجال.
- رعاية المستثمر من خلال منحهم قاعدة قانونية تمكنهم من ضمان حقوقهم، مع توفير مناخ استثماري تنافسي.
- القيام بدور توعوي وإصلاحي لتحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار بالتنسيق المتواصل مع كافة الأطراف الوطنية المعنية

(منى بسيسو ، 2014) .

وتدخل معظم الدول على الصعيد عالمي، وبغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو حجم اقتصادها، في تنافس محموم في ما بينها، تزايد في العقد الأخير من الزمن لجذب حصة متزايدة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويحدد مدى نجاح هذه الدول في ذلك الأداء وجود إستراتيجية وطنية متكاملة للترويج للاستثمار، تحدد من خلالها العرض المميز للدولة (value proposition country) الذي يبرز خصائصها ومزاياها، من حيث موقعها الجغرافي وحيوية أسواقها وأداء مؤشرات اقتصادها الكلي وتطور بنيتها التحتية ونوعية ومواردها البشرية وتقدمها في اقتصاد المعرفة والمعلوماتية وتطور بيئتها المؤسسية والتشريعية وقوانين الاستثمار التي تقدم حوافز للاستثمارات الأجنبية الواردة وتفتح قطاعات مغلقة وتوجه لمناطق معينة في الدولة (منى بسيسو ، 2014).

المحور الثاني: استراتيجيات الجزائر في القطاع السياحي

تبنت الجزائر ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 مجموعة من المخططات الإستراتيجية لاستدامة السياحة بالجزائر والرقي بها إلى المستويات العالمية لجعلها منارة قاطبة للسياح من كل صوب.

بالرغم ما تزخر به الجزائر من مؤهلات سياحية لا مثيل لها فإنها لا تزال ضمن المراتب الأخيرة في الترتيب العربي والعالمي، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل والعراقيل، لذا عمدت السلطات الجزائرية خلال سنة 2001 إلى وضع إستراتيجية لآفاق 2025 وتم تمديده لأفاق 2030 للنهوض بالسياحة في إطار التنمية المستدامة .

1 - التعريف بالمخطط الوطني للتوجيه السياحي:

السياحة يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01 -20 بتاريخ 2001/12/15 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية، ويعتبر الإطار الاستراتيجي لوضع سياسات التنمية لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع مناطق القطر الوطني مع تطوير جاذبية الأقاليم، بدأ من سنة 2007 سنة الانطلاق في مختلف الأفاق على ثلاث أزمنة فكان المدى القصير سنة 2009 والمدى

المتوسط سنة 2015 والمدى الطويل 2030، مع تحديد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها في إطار التنمية المستدامة.

وتتمثل الأهداف الخمسة التي يسعى المخطط الوطني للتوجيه السياحي لتحقيقها في ما يلي (**وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة جانفي ، 2008**):

✓ جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية.
- إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى(الميزان التجاري وميزان المدفوعات، توازنات الميزانية).

✓ الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى(الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية والخدمات)من خلال:

- النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل(النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي والتكوين) تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص (الجزائريين وأيضا الأجانب).
- الانسجام مع القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الاقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

✓ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة :ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجال حلقة التنمية السياحية (اقتران الاجتماعي بالاقتصادي والبيئة).

✓ تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: إن استراتيجيات السياحة الدائمة هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.

✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر :حيث يرمي هذا البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن آفاق الجعل منها سوقا هاما وليست ثانوية.

2 - مخطط تسويق وجهة الجزائر:

إن تحسين صورة الجزائر مسألة أساسية لبناء صورة سهلة القراءة وجلية لوجهة الجزائر والتعريف بما تزخر به الجزائر من مؤهلات ومقومات بشرية ومادية، بغية زيادة شهرة الجزائر وإعطاء صورة شاملة لتصبح وجهة سياحية كاملة لتثمين الهوية والموروث الثقافي، ومن أجل هذا لا بد من إتباع سياسة تسويقية تعتمد على دراسة العرض والطلب السوقيين والتعرف على الأسواق ذات الأولوية لتحديد الاستراتيجية التسويقية المناسبة، والتي من خلالها تم تقسيم الأسواق الخارجية إلى أسواق ذات أولوية (فرنسا واسبانيا وايطاليا وألمانيا) للحفاظ عليها وأسواق واعدة (بريطانيا، هولندا، النمسا،الدول الاسكندينافية) وأسواق بعيدة (روسيا، الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) لكنها ذات مستقبل.

فبالإضافة إلى التسويق عبر فضاء الإنترنت، يمكن إنشاء دار الجزائر التي توفر أرضية متقدمة وفرصة مواتية لخلق بوابة فريدة لتسويق وجهة السياحة وضمان تجديد صورة الجزائر، كما يسعى مخطط وجهة الجزائر إلى تحديد أربع فئات سكانية مستهدفة وهي (وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة جانفي، 2008):

- السياح المحليين.
- الجزائريين المقيمين بالخارج.
- متوسطو السن في الأسواق المطلوب المحافظة عليها.
- السياح في مدن البلدان المطلوب الحفاظ عليها.
- يسعى مخطط تسويق وجهة الجزائر إلى تسويق السياحة الجزائرية في كل الأسواق، عن طريق أدوات تسويقية تم تحديدها لبلوغ مجموعة من الأهداف، والشكل التالي يوضح مخطط تسويق وجهة الجزائر.

3 - الاستثمارات السياحية بأقطاب الامتياز:

تسعى الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الذي تطرقنا إليه سابقا، إلى إحداث قفزة نوعية في مجال القطاع السياحي وهذا عن طريق إحداث 18 قرية سياحية مصممة وفقا للطلب المحلي والدولي، ولذلك قامت بمنح هذه القرى لمجموعة من الشركات الرائدة في مجال الاستثمارات السياحية، وهذه القرى تحقق للجزائر إجمالي عدد أسرة 55171 سرير، في حين أن دفع المشاريع ذات الأولوية والمحددة من طرف هذا

المخطط لإنعاش الاستثمارات الوطنية في شبكة الفنادق من جميع الفئات سيبلغ عدد الأسرة بها إلى 29327 سرير، ومن خلال حاصل مجموع الأسرة المحققة من شبكة الفنادق من جميع الفئات والأسرة المحققة من القرى السياحية للامتياز نجد أن الجزائر ستبلغ 84498 سرير مصممة وفقا للمواصفات الإقليمية والدولية والتي تحقق لها ميزة تنافسية في هذا المجال، والجدول التالي يوضح الأقطاب السياحية للامتياز وعدد القرى السياحية للامتياز والشركات القائمة على الإنجاز وعدد الأسرة بكل قطب.

الجدول رقم 01: التوقعات الإيوائية المتوقعة ضمن SDAT 2030

القطب السياحي للامتياز	الفنادق جميع الفئات عدد الأسرة	القرى السياحية للامتياز	المستثمر	إجمالي عدد الأسرة
الشمال الشرقي	5876	القرية السياحية مسيدة الطارف	الشركة الامارتية للاستثمار الدولي	2440
		القرية السياحية سيدي سالم عنابة	الشركة السعودية سيدار	4938
المجموع	5876			7378
القطب السياحي شمال وسط	9295	القرية السياحية فورم موريتي1 الجزائر	الشركة الاماراتية إمريال	2004
		القرية السياحية الساحل الجزائر	مؤسسة التنمية الفندقية ماريوت	640
		القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الإماراتية القدرة	360
		القرية السياحية زرالدة غرب الجزائر	الشركة السعودية سيدار	6885
		القرية السياحية عين الشرب الجزائر	المجموعة الكويتية للاستثمار	5985
		القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الإماراتية إعمار	1240

		القرية السياحية وادي لاح سيزاري تيبازة	مجموعة سفيتال	1426
		القرية السياحية الصغيرات بومرداس	الشركة السعودية سيدار	2697
		مشروع MEDI SEA بودواد البحري بومرداس	المؤسسة الأمريكية التونسية الجزائرية	17510
		القرية السياحية أقريون بجاية	مجموعة سفيتال	1282
المجموع	9295			40029
الشمال الغربي	10146	قرية هيليوس كرستل وهران	ش.م.م إقامة هيليوس فرنسا	220
		القرية السياحية موسكاردا تلمسان	الشركة الامارتية للاستثمار الدولي	732
		الحلم السياحي مداغ وهران	مجموعة جيلالي مهري	5900
المجموع	10146			6852
جنوب شرق	2092	/	/	/
جنوب غرب توات قرارة	1513	قرية ماسين ، تيميمون ، أدرار	مجموعة الجنوب لتنمية الاستثمار	912
الجنوب الكبير طاسيلي ناجر	150	/	/	/
الجنوب الكبيرالاهقار	255	/	/	/
اجمالي الاسرة	29327	/	/	5517
إجمالي الأسرة فنادق وقرى			29327+55171= 84498 سرير	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الكتاب رقم 3.

4 - الاستثمارات السياحية للفترة 2006 - 2016

بظهور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة حيث حددت سنة 2007 كسنة الأساس من أجل تفعيل التحول السياحي للجزائر لمضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر وهذا عن طريق استحداث استثمارات جديدة بحيث تم تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص الضروري بين 2008 و2015 بـ 2,5 مليار دولار أمريكي، حيث يوضح بيان خطة الأعمال الذي تسعى الجزائر من خلاله إلى مضاعفة قدرات الجزائر مرتين، فقد تم تقدير نسبة السياح المراد استقطابهم سنة 2015 بـ 2,5 مليون سائح يقابلها 75000 سرير فخم بعد ما كان عددهم سنة 2007 حوالي 1743 ألف سائح يقابله عدد الأسرة مقدرة بـ 84869 أغلبها غير مؤهلة ولا تطابق المقياس العالمية من ناحية الجودة.

إن حجم الاستثمار من خلال البيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للفترة 2002 - 2016 بلغت 12800834 مليون دينار جزائري استحدثت 1138412 منصب شغل، استحوذ القطاع الخاص على أكبر عدد من الاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2016 بحيث كانت نسبته 84,67 ٪ بينما حظي الاستثمار العمومي بنسبة 11,07٪ بينما كان الاستثمار المختلط بنسبة 4,26 ٪ من حجم الاستثمارات، كان نصيب الاستثمار في القطاع السياحي منها 1,6٪ بقيمة 974396 مليون دينار جزائري، ساهمت الاستثمارات الأجنبية فيها بأربعة مشاريع بقيمة 113772 مليون دج من أصل 1018 مشروع سياحي (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2019) .

ومن أجل تحقيق مستويات الاستدامة السياحية في الجزائر، ساهم برنامج الاستثمارات العامة 2010 -2014 بتخصيص 27745 مليار دج للسياحة للنهوض بهذا القطاع من خلال التركيز على القرى السياحية للامتياز، بحيث تم تخصيص هذه المبالغ ضمن البرنامج المركزي للسياحة من أجل اقتناء وتعويض الأراضي السياحية وتصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية وإنشاء مركز المعلومات والتوجيه السياحي وإنشاء معهد وطني

لتقنيات الفندقة والسياحة وكذا دراسة المخطط الرئيسي للسياحة وإعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية، الثقافية والأثرية وتحقيق مشروع "دار الجزائر". وتتعلق عملية تقييم قطاع السياحة بالإنجازات المحققة في إطار تطبيق مخطط التهيئة السياحية للمدى المتوسط من أجل تحقيق هذه الأهداف يرتكز المخطط التهيئة السياحية على تطبيق الحركيات الآتية:

- تثمين وجهة الجزائر من خلال إعادة تفعيل مكاتب السياحة المحلية وإقامة شراكة بين وكالات السياحة الكبرى ووكالات سياحية جزائرية معتمدة.
- مخطط الجودة السياحية الذي انعكس تطبيقه بالنتائج التالية:
- انضمام مهنيي السلسلة السياحية لحد الآن إلى مسعى النوعية من خلال التوقيع على عقود التزامات سياحية تتعلق باحترام مؤشرات النوعية.
- عملية عصرنة 65 مؤسسة تابعة للقطاع العمومي موجودة طور الدارسة.
- برنامج تكوين مكثف تم مباشرته بين 2007 و 2009 سمح بتكوين أكثر من 11000 مهني في مختلف الفروع.
- وفي مجال الاستثمارات تعد النتائج المحققة واعدة للغاية بحيث تم إطلاق 342 مشروع مما يمثل مجموع 34000 سرير.

إلا أن الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة لا تزال منخفضة للغاية ولم تتعدى 1,6089مليار دولار سنة 2015، على الرغم من المجهودات المبذولة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، ويمثل الجدول أدناه تطور حجم الاستثمارات1 في القطاع السياحي في الجزائر في الفترة 2006 -2016.

الجدول رقم 02: تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر2006 -2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المبلغ	1,84	2,26	2,08	1,77	1,554	1,664	1,774	1,814	1,991	1,6089	,710721
التطور	/	22,8	- 7,9	- 14,9	- 6,38	9,26	3,69	0,91	5,16	- 19,23	0,1604

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

http://www.wttc.org/datagateway

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن نسبة التطور بلغت أعلى نسبة سنة 2007 والتي بلغت 22٪ لتسجل بعد ذلك انخفاضات متتالية في قيمة الاستثمارات السياحية لكل من سنوات 2008 و2009 و2010 لتعود بذلك للارتفاع بنسب متذبذبة لتسجل بعد ذلك أدنى مستويات الانخفاض في سنة 2015 بنسبة ٪19,19.

والملاحظ أيضا هو حجم الاستثمارات في القطاع السياحي، الذي بلغ حوالي 60891,مليار دولار سنة 2015، وهي أضعف نسبة منذ سنة 2011، ويرجع هذا إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في القطاع السياحي رغم التحفيزات المقدمة لهم في هذا المجال.

5 - واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر.

لقد أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قطاع الاستثمار وعصرنته بما يواكب التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية، وبذلك تم سن الأمر01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمار فقد تم منح عدت مزايا أخرى إضافة إلى الحوافز الجمركية والجبائية والشبه جبائية المنصوص عليها في القانون العام .

ولقد حضيت السياحة بنفس فرص الاستثمار باعتبارها من أحد القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني من حيث أنها تساهم في تحقيق معدلات

نمو من خلال مواردها المتجددة، وبذلك تم تدعيم الأمر 01 -03 بقوانين تخص السياحة من خلال استدامتها وتحديد القواعد العامة التي تسير من خلالها مناطق التوسع والمواقع السياحية وهذا ضمن المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، فطبقا للمادة 78 من الأمر 2009 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تؤهل للاستفادة من الأمر 01 -03 الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية.

أ -الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي:

- الامتيازات الجبائية:

من أجل تشجيع الاستثمار في المجال السياحي، وتتمثل في إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية المختلفة مثل ما تقرره قوانين المالية من الإعفاء الكلي للمؤسسات المستثمرة في القطاع السياحي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، والهدف من ذلك تخفيف الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي وتمثلت تمثلت أهم التحفيزات في مايلي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2001) :

تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الامتيازات المالية:

تشمل التخفيضات من حجم الفوائد التي يدفعها المستثمر على القروض التي تمنحها له الدولة كما نصت المادة 79 من الأمر 2009 وهذا من خلال تخفيض نسبة فائدة القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة بنسبة 3٪ في الشمال و نسبة 4.5٪ في الجنوب كما نصت المادة 80 من نفس القانون على تخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية الممنوحة الاستثمارات في مشاريع عصرنة المؤسسات السياحية والفندقية بنسبة 3٪ في الشمال ونسبة 4.5٪ في الجنوب من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

دفع دينار واحد للمتر المربع لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة عشر سنوات وتخفض بنسبة 50٪ بعد هذه المدة بالنسبة للإمتياز العقاري للمشاريع

الاستثمارية سواء كان هذا الاستثمار في الجنوب أو في الهضاب العليا أما في ولايات الجنوب التالية (أدرار تمنراست إليزي تندوف) فتصل المدة إلى 15 سنة .

وبهدف اجتذاب الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الخطة، قدمت الحكومة مجموعة كبيرة من حوافز الاستثمار في القطاع الخاص الذي يتوقع له أن يؤدي الدور الأساسي في تنفيذ خطة التنمية السياحية، وفيما يلي بعض الحوافز المقدمة لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة وخاصة الأجنبية منها:

- حق المستثمر في إعادة رأس المال والأرباح إلى وطنه الأصلي.
- الإعفاء من الضرائب لمدة 10 سنوات.
- الحد من ضريبة الاستيراد المفروضة على المعدات والآلات المستوردة، بحيث لا يتجاوز 5 في المائة.
- لا يجوز انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51٪ على الأقل من رأس المال الاجتماعي بحيث يكون للمستثمر الأجنبي مساهمة في رأسمال تسمح له بممارسة الرقابة على استثماراته ولا يتحمل نسبة الخسارة إلا في حدود 49٪ من رأس المال.

كما تم إحداث صندوق الاستثمار الوطني الذي تصل نسبة مشاركة إلى 34٪ في المشاريع الكبيرة وبنسبة 49٪ في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم إنشاء 05 صناديق استثمار ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني .

ب - معوقات الاستثمار السياحي:

إن الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر يعاني من عدة مشاكل تحول دون الانطلاق فيه بالإضافة معيقات تحول دون مباشرته وتجسيده، فنجد أن الكتاب الأول بعنوان التشخيص الدقيق في السياحة في الجزائر من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية قد أحصى إحدى عشر نقطة ضعف للسياحة الوطنية وجب تقويمها وهي ما تشكل عائق بالنسبة لجلب المستثمرين واستقطابهم للاستثمار في هذا القطاع، وهي غياب تثمين المنتجات السياحة الجزائرية، ضعف نوعية وعدد القامات والفنادق، ونقص التحكم في التقنيات الجديدة للبحث عن السوق السياحي، نقص في التأهيل والنجاعة في العاملين في مجال السياحة، ضعف نوع المنتوج والخدمات السياحية الجزائرية، ضعف استعمال تكنولوجيا الاتصال والإعلام في المجال السياحي، ضعف الحصول على

وسائل النقل ونوعيته، عدم تكيف الخدمات المالية والبنكية مع السياحة المعاصرة، نقص في الأمن الصحي والغذائي، عدم ملائمة الترشيد والتنظيم والوعي للسياحة المعاصرة، عجز كبير في تسويق صورة الجزائر كمقصد للسياح.

كما نجد أن مشكل العقار السياحي من أهم العراقيل والمعيقات التي تواجه وتقف أمام وجه المستثمر المحلى والأجنبي، لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية كي يقوم عليها، ومن أجل الحصول على أي مشروع لابد أن يبدأ ذلك أولا بملكية العقار الذي يجب أن يؤخذ بشكل جدي، فمشكل العقار راجع لغلاء وارتفاع أسعار الأوعية العقارية والمضاربة بالإضافة إلى تعقيدات الإجراءات المتبعة للاستفادة منها، إذ أن منح الأراضي في الجزائر كان ولا يزال تحكمه ممارسات منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي كتفشي الرشوة والسمسرة والمضاربة.

المحور الثالث: دور الاستثمار السياحي في الاقتصاد الجزائري

تعد السياحة بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أبنيتها مع ارتفاع مردودها المادي والذي بات يشكل مصدرا من مصادر التمويل الاقتصاد الوطني تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية كونها تُسْهم في خلق مجموعة من الآثار الاقتصادية لاسيما زيادة الدخل الوطني من خلال بعثه لسلسلة إنعاش انتاجي في الاقتصاد الوطني والتي يتحقق عنها المزيد من الدخول (المضاعف السياحي)، كما تعتبر الإيرادات المتأتية من الإنفاق السياحي من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، فهي تساهم بفاعلية في زيادة الناتج المحلي، كما تعتبر مصدرا مهما من مصادر اكتساب العملات الأجنبية، وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات لتسهم بذلك في أداء ميزان المدفوعات، ومن خلال المطلب التالي سنحاول إبراز أهم الآثار الاقتصادية للمشاريع السياحية بالجزائر.

1 - مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري PIB

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس أداء النشاط السياحي إقتصاديا سواء محليا أو عالميا ليعكس بذلك مستوى النمو الاقتصادي المنجر على النشاط السياحي لأي بلد، ومن هذا

المنطلق يجب التطرق إلى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر، وتشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10.2٪.

فقد بلغ إجمالي مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 613.3 مليار دولار أمريكي في عام 2016 بنسبة 10.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 3.6٪ ليصل إلى 8847،7 مليار دولار أمريكي في عام 2017 ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 3.9٪ سنويا إلى 11512,9 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2027 ليصل إلى نسبة 11.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي(- TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2017).

وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جدا كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي PIB بالجزائر للفترة 2006 –2017 الوحدة :مليار دولار أمريكي (قيمة حقيقية)

السنوات	المساهمة الإجمالية	نسبة المساهمة(٪)	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة(٪)
2006	,897469	,727	,229914	,303
2007	,062110	,597	,277464	,233
2008	,238219	,806	,225574	,113
2009	,683910	,747	,046015	,663
2010	,852499	,896	,853294	,403
2011	,489169	,466	,834534	,293
2012	,78929	,456	,051635	,333
2013	,559510	,776	,542045	,553
2014	,185910	,276	,302385	,263
2015	,959410	,596	,887385	,543
2016	,400211	,686	,125826	,593

Source :World Travel & Tourism Council https://www.wttc.org/datagateway

الملاحظ من الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي بالجزائر عرف تذبذبا خلال الفترة المدروسة، فقد سجل أعلى معدلاته في جانب المساهمة الإجمالية سنة 2016 بمقدار 11,4004 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 6,81٪ وهي نسبة بعيدة كل البعد عن المتوسط العالمي لهذه السنة والذي يساوي

10,2٪، أما المساهمة المباشرة لقطاع السياحة فسجلت هي الأخرى أيضا تذبذبات خلال نفس الفترة، وكانت أعلى نسبة هي 3,88٪ سنة 2005 بمقدار 889684, مليار دولار في حين أن هذه النسبة في تزايد مرتفع منذ سنة 2014 والمتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 3,65٪ سنة 2017 بمقدار 6,39044 مليار دولار أمريكي.

إن ضعف مساهمة القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال، ومرد ذلك يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، وذلك عكس كثير من الدول العربية غير النفطية لاسيما الشقيقتين المغرب وتونس، والتي تظهر من خلال احصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر بأن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لهما سنة 2016 هو 17,34٪ و12,07٪ على التوالي والذي يفوق المتوسط العالمي وهي تعكس الأهمية التي أولتها كل من الدولتين للقطاع السياحي منذ زمن بعيد على عكس الجزائر حيث لم تهتم الدولة بهذا القطاع بالاهتمام المطلوب إلا في وقت متأخر، مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في القطاع.

2 – مساهمة القطاع السياحي في تحقيق الإيرادات السياحية:

تعتبر الإيرادات السياحية المحصلة من السائحين الأجانب أحد عناصر الإيرادات غير المنظورة للجزائر وغيرها من الدول الأخرى، فالسياحة تعد مصدرا مهما لكسب العملات الأجنبية من خلال تدفق السياح الأجانب وإنفاقهم على شراء المنتج السياحي، بالإضافة إلى إيرادات خدمات النقل الدولية، فضلا عن إيرادات السلع المباعة إلى السائحين مثل الهدايا التذكارية، ومتحصلات الفوائد والأرباح الناتجة من الاستثمارات السياحية والتحويلات النقدية من جانب العاملين في القطاع السياحي في الخارج، وكذلك الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر في مجال السياحة داخل الجزائر.

ويتعلق حجم الإيرادات السياحية بعدد الوافدين إلى الجزائر هذا الأخير الذي يعرف تذبذب تباطئي في حركته رغم امتلاك الجزائر مقومات ومؤهلات تمكنها من استقطاب أضعاف مضاعفة للسياح الحاليين، ويعود ذلك إلى افتقار الجزائر إلى الخدمات السياحية واللوجستيات التي تخدم هذا القطاع في

الأماكن السياحية، والجدول التالي يوضح حجم الإيرادات السياحية ونسبة مساهمتها في إجمالي إيرادات الجزائر للفترة ما بين 2006 إلى 2015.

الجدول رقم 03: حجم الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الإيرادات السياحية	معدل التغير (٪)	نسبة مساهمة الإيرادات السياحية من اجمالي الإيرادات(٪)
2006	393	-17,61	,690
2007	334	-15,01	,530
2008	473	,6241	,580
2009	361	-23,68	,750
2010	324	-10,25	,530
2011	300	-7,41	,390
2012	295	-1,67	,390
2013	326	,5110	,480
2014	348	,756	,550
2015	357	,592	,950

Source : http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن الإيرادات السياحية متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، فقد سجلت الإيرادات السياحية ارتفاعا نسبيا منذ سنة 2013 بقيمة 295 مليون دولار بعدما ظلت لسنوات تعاني في تسجيل نسبة نمو منخفضة لأربع سنوات على التواليى، لتسجل أعلى مستوياتها سنة 2015 بقيمة 357 مليون وبنسبة تطور 2,59٪، ورغم ذلك لم يتجاوز متوسط إجمالي الإيرادات السياحية لهذه الفترة 318,7 مليون دولار، أما بالنسبة لمساهمتها في إجمالي الإيرادات الكلية للجزائر لم تتجاوز 1٪ وهي نسبة جد ضعيفة، والتي تدل على تهميش كلي لهذا القطاع من قبل الحكومة، رغم ما تزخر به الجزائر من مؤهلات ومقومات ورغم ماجاء به المخطط التوجيهي للسياحة لتثمين صورة الجزائر لأفاق 2030.

3 - مساهمة النشاط السياحي في دعم ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد، ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، ولاكتمال رؤية مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق تنمية الاقتصاد، لابد من التطرق إلى أثر السياحة على ميزان المدفوعات فالآثار الإيجابية تنشأ عن دخول السياح الأجانب إلى داخل حدود القطر، واقتنائهم للسلع والخدمات السياحية والوطنية، ويعني هذا تصدير غير منظور، بالإضافة إلى استعانة المنتج السياحي الأجنبي بالسلع والخدمات الوطنية من خلال استراد المنتجات الوطنية، أما أثارها السلبية تنشأ عن خروج السياح المواطنين إلى خارج القطر الوطني، واقتنائهم للسلع والخدمات السياحية الأجنبية وهذا يعني استيرادا غير منظور للسلع والخدمات السياحية، بالإضافة إلى استراد سلع وخدمات أجنبية لتطوير المنتج السياحي الوطني، والجدول الأتي يوضع وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2006 لغاية 2015 والذي يسجل جانب سلبي لجميع السنوات.

الجدول رقم 04: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2006 -2016 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	معدل تغير النفقات (٪)	الرصيد
2006	393	414	/ /	-21
2007	334	502	,2621	-168
2008	473	613	,1122	-140
2009	361	574	-6,36	-213
2010	324	716	,7424	-392
2011	300	595	-16,90	-295
2012	295	598	,500	-303
2013	326	531	-11,20	-206
2014	316	679	.8727	-336
2015	347	762	.2212	-415
2016	246	556	-27.03	-310

Source : http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

يبين الجدول أعلاه أن الميزان السياحي سجل عجزا في كل سنوات الدراسة ابتداء من سنة 2006 إلى سنة 2016 بحيث كان أكبر عجز سجله الميزان السياحي كان سنة 2015 بقيمة 415 مليون دولار أمريكي، وهذا يرجع إلى ارتفاع النفقات السياحية والتي سجلت خلال نفس السنة 762 مليون دولار أمريكي بنمو قدره 12,22٪ في مقابل أن الإيرادات السياحية لم تتجاوز 347 مليون دولار بنسبة نمو 0,95٪، وهذا ما ينعكس بالسلب على ميزان المدفوعات من خلال تحمله عجز الميزان السياحي، ويدل على أن الجزائر بلد مصدرة للسياح لا مستقطبة لهم، ولتعديل الميزان السياحي لابد من تفعيل السياحة الداخلية لتقليل من خروج السياح نحوى الخارج واستقطاب السياح الأجانب فمن المتوقع استقطاب نحوى 4443000 سائح دولي سنة 2017 لتقليص هذا الفارق بين الإيرادات والنفقات السياحية.

من خلال ما سبق يظهر لنا العجز الكبير الذي يعرفه الميزان السياحي بعدما كانت جد متقاربة سنة 2006 لتصل إلى أقصى مستوياتها سنة 2015، وهذا بسبب النفقات الكبيرة التي ينفقها السياح الجزائريين في الخارج مقابل عدم تغطية هذه النفقات بالإيرادات المحصل عليها من السياح الوافدين إلى الوجهة السياحية الجزائر، وهذا بسبب عدم تفعيل السياحة الداخلية من خلال النقائص التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر وعلى رأسها :

- عدم وجود سياسة ترويجية تسويقية متكاملة انعكست بالسلب على تسويق وجهة الجزائر داخل وخارج البلد.
- عدم توفر الخدمات السياحية واللوجستيات التي تخدم هذا القطاع في الأماكن السياحية، التي تعكس الصورة الحقيقية للسياحة الجزائرية لكل من السياح المحليين والأجانب على حد سواء.
- إيواء وفنادق ذات طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة.
- نقص في تكوين المستخدمين في المؤسسات السياحية.
- أسعار الخدمات السياحية مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار خاصة تونس.

أ -أثر القطاع السياحي في التشغيل

ارتفع عدد السياح لسنة 2015 عن سنة 2014 بـ 18.24٪ وهذا التدفق ساهم في ارتفاع نسبة العمالة في هذا القطاع، بدأ من انجاز هذه المشاريع لغاية انتهائها والبث في الاستفادة منها، كما ساعد توجه الحكومة عن البحث عن مصادر بديلة للمحروقات من الزيادة في الاستثمارات في قطاع السياحة، إلا أن القطاع السياحي لم يتوصل بعد إلى لعب دور هام في التشغيل بنسبة كبيرة نتيجة هشاشة هذا القطاع،كما نلاحظ ذلك من خلال الجدولين التالين.

الجدول رقم05: مساهمة المشاريع السياحية في توفير مناصب العمل لسنة 2014

التعين	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للتكلفة دج
مشروع في طور الانجاز	385	24884	25526	190.344
مشاريع متوقفة	104	9123	3797	27.70
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006	93.84
مشاريع تم انجازها	76	6377	2971	30.38
المجموع	861	104244	45300	342.26

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015

عند ملاحظتنا للجدول نستخلص أن عدد العمال في المشاريع الاستثمارية السياحية بلغ 45300 منصب عمل أي أنه لكل مشروع حوالي 52 منصب عمل لو تم الانطلاق في كل من المشاريع المتوقفة والغير منطلقة، وهو رقم لا بأس به مقارنة بقلة الاستثمارات في هذا المجال للقضاء على البطالة في ظل الظروف الراهنة، كما ان هذه المشاريع تزيد من طاقات الاستعاب للسياح بـ 104244 سرير، والجدول التالي يبين لنا تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2006 - 2016)

جدول رقم 06: تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2006 – 2016)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة المئوية من إجمالي العمالة	6,429	6,131	5,492	6,123	5,42	5,311	5,987	6,237	6,078	6,125	5,908
الوظائف بالألاف	578,4	552,9	519,2	597,5	543,5	543,2	618,2	678,5	632,6	641,7	633,3
نسبة التغير ٪	8,464	-4,41	-6,09	15,07	-9,03	-0,05	13,8	9,763	-6,77	1,433	-1,3

المصدر: https://www.wttc.org/datagateway/

وبالاعتماد على الجدول أعلاه يمكننا تقديم توضيح أكثر للجدول أعلاه بالشكل الموالي:

الشكل رقم01: تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2006 – 2016)

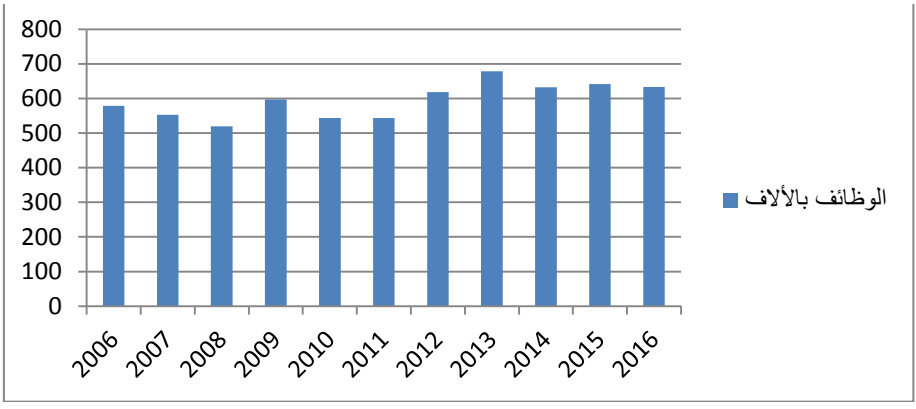

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم06.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد العمال في القطاع السياحي، بلغ أعلى مستوياته سنة 2013 بحوالي 618200 منصب عمل، ليعود بعد ذلك إلى التذبذب ليبلغ سنة 2016 حوالي633300 عامل، وبذلك عرف عدد العاملين نموا ملحوظا خلال سنتي (2013/2012)حيث تضاعف العدد سنة 2012 إلى 13.5٪ عن سنة 2011، ليستمر في الارتفاع كذلك سنة 2013 بنسبة 9.763٪ ويرجع هذا إلى الجهود المبذولة في إنشاء المشاريع السياحية .

خـــاتمـــة:

يعتبر قطاع السياحة من أحد القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من الدول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل وعامل تحفيزي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع من قوانين وتشريعات وتحفيزات والحد من المعوقات التي تحول دون النهوض بهذا القطاع، وبالرغم من إن الجزائر تزخر مؤهلات مادية وبشرية وتنوع في الثقافات والتقاليد إلا أنها احتلت سنة2017 مرتبة متدنية من تنافسية قطاع السياحة والسفر، تعكس الواقع المزري لهذا القطاع حيث احتلت المرتبة 118 من مجموع 136 دولة، حيث أن الجزائر سعت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT منذ 2008 إلى غاية 2030 إلا أنها لم تتوصل للنتائج المسطرة من خلاله القطاع من حيث العائدات السياحية وفرص التشغيل و المساهمة في الناتج الوطني، وأهم النتائج التي توصلنا إليها هي:

1. **رفع الأداء في مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر لجلب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للنهوض بجميع القطاعات وعلى رأسها صناعة السياحة باعتبارها مصدرا لتمويل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT.**
2. **زيادة حصة قطاع السياحة من الاستثمارات الكلية في الجزائر إذ لم تبلغ نسبة 1.6٪ من مجموع الاستثمارات وهذه النسبة لا تكفي بالنهوض بهذا القطاع.**
3. **تساهم الاستثمارات السياحية في امتصاص البطالة من خلال العمالة التي تشتغل فيها.**
4. **ضعف مردودية قطاع السياحة فلم تتعدى نسبة مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي 4 %.**
5. **يساهم قطاع السياحة في القضاء على نسبة البطالة فبالرغم من قلة المشاريع السياحية إلا أن عدد المشتغلين بالقطاع تضاعف إلى 2.31 مرة من سنة 2008.**
6. **لم تستطيع الجزائر تقليص في رصيد الميزان التجاري في جانب السياحة نظرا لعدم استقطاب السياح وهذا لغياب إبراز المقومات الجزائر السياحية (تسويق سياحي غير فعال).**

قائمة المراجع :

1 - بديعة بوعقلين، الاستثمارات السياحية واشكالية تسويق المنتج السياحي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006/2005.ص: 53.

2 - رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008 . ص:19 .

3 - ستيفن بيج، إدارة السياحة، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق، الجيزة، مصر، 2008 . ص:501 .

4 - صلاح الدين عبد الوهاب، اقتصاديات السياحة والفنادق، الإسكندرية، مصر، 1992، ص: 144.

5 - الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحي - دراسة حالة ولاية جيجل- مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014.، بالمركز الجامعي بتبازة.

6 - فضيلة عينين، النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية الحقوق، تخصص قانون الأعمال،2011 . ص:21.

7 - محمد يدو، سمية بوخاري، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر - مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتيبازة .

8 - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 04

9 - منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارت لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، سنة 2008،الكويت.ص: 23 -24.

10 - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008. ص:22 -23.

11 - الأمر01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 22 غشت 2001،

12- TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2017 WORLD p3

13- - http://www.djazairess.com/elmassa/248972019/07/19 على الساعة بتاريخ 11سا،

14- http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

15- :World Travel & Tourism Council https://www.wttc.org/datagateway